

الأزمة المالية العالمية وتغير المواقف حول دور الدولة _ تقديم الاقتصاد الإسلامي أنموذجا _

أ. قريمة دوفي

المركز الجامعي ميله - الجزائر

المخلص:

يشهد الاقتصاد العالمي اضطرابات واختلالات لم يشهدها منذ الكساد العالمي الكبير، ولعلاج هذه الاضطرابات اتخذت العديد من الإجراءات وبذلت العديد من الجهود، ومعظم هذه الإجراءات فيها خروج عن الفكر الرأسمالي وفلسفته في عدم التدخل بشؤون القطاع الخاص، وقد تبلور هذا التدخل من خلال خطة الإنقاذ الأمريكية البالغة 700 مليار دولار لتعبر عن أكبر تدخل حكومي عرفه التاريخ، وهذا ما يؤكد الحاجة إلى دور الدولة لإصلاح ما أفسدته آليات السوق، فالاقتصاد العالمي أصبح يبحث عن بدائل ونماذج مغايرة للخروج من أزمتته، لذلك فالفرصة مهيأة الآن لتقديم الاقتصاد الإسلامي أنموذجا للتخفيف من حدة اضطرابات الأسواق العالمية.

Summary

The global economy is witnessing disorders and dysfunctions not seen since the Great Depression, To treat these disorders several measures have been taken and numerous efforts have been made, In most of these procedures there was a departure from the capitalist ideology and philosophy of non-interference in the affairs of the private sector, this kind of governmental interference is explicit by shown in the American rescue plan of 700 Billion Dollar such a governmental interference is considered the biggest interference history has ever known, this underscores the need to reform the role of the state in reforming the market mechanisms, The global economy has benne looking for alternatives and models to come out of its crisis, thus there is now great opportunity ho present the Islamic model of economics to alleviate disorders of the global markets.

مقدمة

عرف الفكر الاقتصادي تطورات وتحولات سريعة ومتلاحقة، من أبرز سماتها البحث عن دور جديد للدولة في الحياة الاقتصادية، ويمكن القول أن دور الدولة في التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية كان هو الأبرز، ومع بداية السبعينات ظهرت أفكار اقتصادية مناهضة للملكية العامة والتدخل الواسع للدولة في الدول الليبرالية، وذلك بحجة أن القطاع

الخاص أكفاً من الدولة في إدارة مؤسساتها وتحسين الأداء الاقتصادي، ومع اشتداد الأزمة المالية العالمية أو ما يسمى " أزمة الرهن العقاري " وتحولها إلى أزمة اقتصادية عالمية، لم يتوقف تدخل الدولة على المشاركة في ملكية المؤسسات المالية بل تجاوزه التفكير جدياً بتأميم جزئي أو كلي للشركات الرئيسية في مجال الإنتاج والخدمات.

فلقد وصف الاقتصاديون الأزمة المالية العالمية التي عصفت باقتصاديات الدول بثاني أخطر أزمة يتعرض لها النظام الاقتصادي بعد أزمة الكساد لسنة 1929، والتي بدأت بالأسواق المالية للولايات المتحدة الأمريكية لتمتد عدواها إلى الأسواق المالية في أوروبا ثم إلى العديد من البلدان الأخرى.

وفي ظل هذه الأحداث هناك من يجد أن الطرح الإسلامي حول الأزمة المالية يحضاً بصدى واسع، لأن تأثيرات هذه الأزمة على البنوك والمؤسسات الإسلامية كانت ضئيلة مقارنة بالبنوك والمؤسسات الأخرى.

والاقتصاد العالمي أصبح يبحث عن بدائل وحلول جديدة للخروج من هذه الأزمة، لذلك فالفرصة مهيأة الآن لتقديم الاقتصاد الإسلامي أنموذجاً للتخفيف من حدة اضطرابات الأسواق العالمية، وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية : هل يمكن للاقتصاد الإسلامي أن يصبح أنموذجاً لعلاج مشكلات الأزمات المالية والاقتصادية؟ وسوف تتم معالجة هذه الإشكالية الرئيسية من خلال طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أسباب وتداعيات الأزمة المالية العالمية؟
- هل تدخل الدولة كافي لإصلاح ما أفسدته آليات السوق؟
- ما هي أهم الضوابط والقواعد التي تقي الاقتصاد الإسلامي من الأزمات؟

ويقوم هذا البحث على مناقشة الفرضية التالية : للأزمة المالية العالمية أسباب فارقة عن أسباب الأزمات السابقة، وتدخل الدولة لا يكفي لإصلاح ما أفسدته آليات السوق، ويمكن للاقتصاد الإسلامي أن يصبح أنموذجاً لعلاج مشكلات الأزمات المالية والاقتصادية.

وتكمن أهمية هذا البحث في أن الأزمة المالية العالمية فاقت الأزمات في تأثيرها على الاقتصاد العالمي، وافترقت في أسبابها، مما يجعلها جديرة بالبحث والدراسة خاصة من وجهة نظر إسلامية لتقدير الأسباب الكامنة وراء حدوثها، وتحديد الضوابط والقواعد التي تقي

الاقتصاد الإسلامي من الأزمات، ولمعالجة موضوع هذا البحث اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي من خلال النقاط التالية:

أولاً: تحليل الأزمة المالية العالمية

سنحاول فيما يلي تعريف الأزمة المالية العالمية والوقوف على أسبابها وأهم آثارها.

1. تعريف الأزمة المالية العالمية- أزمة الرهن العقاري-

يمكن تعريف أزمة الرهن العقاري بأنها " مليارات الديون الهالكة في ذمة مواطنين استدانوا قروضاً من البنوك ولم يستطيعوا تسديدها وخصوصاً القروض المخصصة لشراء المساكن، وذلك بسبب الانخفاض الحاد في قيمة الرهن العقاري بحيث وصل الحد بالمواطنين إلى تسديد قروض لمساكن لم تعد تساوي نصف قيمة الشراء الأصلية، ومن هنا أصبح النظام المصرفي على حافة الانهيار لافتقاده للسيولة مما تسبب في ارتفاع حالات الإفلاس والمصادرات العقارية وتراجع المبيعات بشكل لم يسبق له مثيل ". (إبراهيم بن حبيب الكروان السعدي، 2009، ص : 164)

II. أسباب الأزمة المالية العالمية

تتعدد الأسباب التي أدت إلى حدوث هذه الأزمة والتي يمكن تناولها في النقاط التالية :

1. عدم الالتزام بمعايير الجودة الائتمانية: اتبعت الحكومة الأمريكية في بداية سنة 2002 شعاراً يقضي بتملك كل مواطن أمريكي لسكنه، ولتحقيق هذا الهدف قامت بتخفيض معدلات الفائدة بشكل كبير، الأمر الذي أدى إلى تهافت البنوك في تمويل الزبائن الذين يرغبون في شراء عقارات بمساهمات أولية ضعيفة وبآجال طويلة تصل إلى 45 سنة. (عبد القادر بلطاس، 2009، ص : 13)

2. الشروط الخاصة بمنح القروض: تتلخص هذه الشروط فيما يلي: (نصر أبو الفتوح فريد، 2011، ص- ص: 90- 91)

- أن أسعار الفائدة متغيرة وليست ثابتة وتكون منخفضة في البداية ثم ترتفع مع الزمن.
- ترتفع أسعار فائدة القرض العقاري بصفة تلقائية كلما رفع البنك المركزي أسعار الفائدة، وهذا ما يسمى بالرهن العقاري ذي الفائدة القابلة للتغير.
- إذا تأخر المقترض عن دفع أي قسط فإن أسعار الفائدة تتضاعف بنحو ثلاث مرات.

■ تذهب المدفوعات الشهرية خلال السنوات الثلاث الأولى كلها لسداد فوائد القرض. وبعد اتخاذ القرار سنة 2005 من قبل البنك الاحتياطي الأمريكي برفع معدلات الفائدة من 2 % إلى حوالي 5.7%، أصبح أغلب الذين استفادوا من قروض سكنية غير قادرين على تسديد مستحقاتهم الشهرية، (عبد القادر بلطاس، 2009، ص: 53) فقامت البنوك بعرض هذه البيوت في السوق بهدف استرجاع المبالغ المستحقة، مما أدى إلى زيادة العرض و انخفاض أسعار العقارات بدرجة كبيرة، وهذا ما أدى إلى نشوب الأزمة المالية. (ابراهيم بن حبيب الكراون السعدي، 2009، ص: 163)

3. **تركيز المخاطر والتعامل بالمشتقات المالية:** من خلال إساءة استخدام عمليات التوريق، فعندما تتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية، يلجأ إلى استخدام هذه المحفظة من الرهونات لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمن هذه المحفظة وهو ما يطلق عليه التويق، وهكذا أدى تركيز الإقراض في قطاع واحد وهو "العقارات" إلى زيادة المخاطر، وساعدت الأدوات المالية الجديدة " المشتقات " على تفاقم هذا الخطر بزيادة أحجام الإقراض، (عبد القادر بلطاس، 2009، ص: 14) ولقد لجأت البنوك التي منحت القروض العقارية إلى شركات التأمين لتغطية مخاطر عدم التسديد كبديل للهوامش الائتمانية، وبالتالي عندما عجز المستفيدين عن تسديد مستحقاتهم الشهرية ابتداءً من 2006 انتقلت الأزمة إلى قطاع التأمينات إضافة إلى القطاع المالي والمصرفي، (عبد القادر بلطاس، 2009، ص: 14)

4. **ضعف الإشراف والرقابة:** تخضع البنوك التجارية في معظم الدول لرقابة دقيقة من طرف البنك المركزي ولكن هذه الرقابة تضعف أو حتى تنعدم بالنسبة للمؤسسات المالية الأخرى مثل بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية، وعلى المشتقات المالية، أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية وصناديق التحوط، وبالتالي تشجيع المستثمرين على الإقبال على الأوراق المالية مما أدى إلى فقدان الثقة في النظام المالي. (مراد رايق رشيد عودة، 2010، ص: 150)

5. **حجم الإنفاق العسكري الأمريكي:** من الأسباب غير المباشرة للأزمة المالية هي النفقات العسكرية على الإرهاب والعراق وأفغانستان، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تنفق تقريبا كل ثلاثة دقائق مليون دولار لحربها على العراق. (سامر مظهر قنطججي، 2008، ص: 61)

III. تداعيات الأزمة المالية

بفعل العولمة والتطورات الاقتصادية امتدت عدوى الأزمة إلى كل دول العالم.

1. تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد الأمريكي

يمكن إبراز المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي في النقاط التالية :

أ. **تفاقم العجز في الميزانية الفيدرالية الأمريكية:** أدى عجز الموازنة العامة للحكومة الأمريكية والذي صاحبه عجز أكبر في الميزان التجاري للدولة، بأن تحول ملحوظ من الدولار إلى العملات الأخرى في التسويات الدولية، مما ساعد على انخفاض سعر صرف الدولار وحجم التدفقات المالية الداخلة إلى الولايات المتحدة الأمريكية مما انعكس على السيولة، (عبد العزيز قاسم محارب، 2011، ص : 59) ولقد بلغ العجز في الميزانية الأمريكية عام 2008 مقدار 410 مليارات الدولار أي بنسبة 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي. (محمد عبد الحميد عطية، 2010، ص : 269)

ب. **المديونية الخارجية:** تفاقم حجم المديونية العامة والخاصة سنة 2008 إلى 8.9 تريليون دولار وهو ما يعادل 64 % من حجم الناتج المحلي الإجمالي، وهو يمثل 3 أضعاف حجم الديون الخارجية للدول النامية مجتمعة، في حين أن الديون الفردية الناجمة عن أزمة العقارات بلغت 6.6 تريليون دولار أي ما يعادل إيرادات النفط للمملكة السعودية لمدة 55 سنة. (ابراهيم بن حبيب الكراون السعدي، 2009، ص : 81)

ج. **تفاقم عجز الميزان التجاري:** منذ سنة 1971 لم يسجل الميزان التجاري الأمريكي أي فائض بل إن العجز يزداد سنوياً، ففي سنة 2006 وصل إلى 758 مليار دولار، ويعود السبب الأساسي إلى عدم قدرة الجهاز الإنتاجي خاصة السلعي على تلبية الاستهلاك. (عبد المطلب عبد الحميد، 2009، ص : 286)

د. **تنامي معدلات البطالة:** ارتفاع معدلات البطالة إلى 1.5 % وفقدان أكثر من 3 مليون شخص لوظائفهم بمعدل 80000 وظيفة شهرياً، ليصل إجمالي من فقدوا وظائفهم في الاقتصاد الأمريكي بسبب أزمة الرهن العقاري حتى ماي 2008 أكثر من نصف مليون شخص. (محمد عبد الحميد عطية، 2010، ص : 259)

هـ. **انهيار البورصة:** في أول تداعيات للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على البورصة الأمريكية أن هبط مؤشر " داو جونز الصناعي " لأسهم الشركات الأمريكية الكبرى في اليوم

التالي للأزمة وانخفض مؤشر " ستاندرد أند بورز 500 " الأوسع نطاقا وانخفض مؤشر ناسداك المجمع الذي تغلب عليه أسهم شركات التكنولوجيا، وفي يوم الاثنين التالي لحدوث الأزمة (22 سبتمبر 2008) تعرضت البورصة الأمريكية لأكبر خسارة لها على مدى ثلاث سنوات حيث تراجع مؤشر " ستاندرد أند بورز " بنسبة 8.79 %، وفقد مؤشر " ناسداك " 9.14%.(إبراهيم عبد العزيز النجار، 2009، ص - ص: 72 - 73)

و. **إفلاس البنوك والمؤسسات المالية:** كانت أولى الضحايا هي البنوك وشركات التأمين مع بداية تعثر بنك نورث نروك في المملكة المتحدة في صيف 2007، ومع إعلان إفلاس مؤسسة ليمان برذرز انفجرت الأزمة في النصف الثاني من سبتمبر 2008، وتبع انهياره تداعيات خطيرة أذرت بانهيار النظام المالي الغربي كله. (عبد المطلب عبد الحميد، 2009، ص : 318)

2. تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي

تتمثل أهم تداعياتها في الآتي :

أ. **انعدام الثقة في القطاع المصرفي العالمي:** هناك خاصية يتميز بها القطاع المالي والمصرفي تحديدا، وهي عند إفلاس أو انهيار مؤسسة مالية بسبب وضعها السيئ فإن الذعر يصيب المودعين في المؤسسات المصرفية الأخرى التي يكون وضعها المالي جيد، ومن ثمة يلجئون إلى سحب ودائعهم بصورة مفاجئة مما يؤدي إلى انهيار تلك المؤسسات المالية، فلقد أدت هذه الأزمة إلى حدوث خسائر ضخمة وإفلاس العديد من البنوك حول العالم. (عبد المطلب عبد الحميد، 2009، ص : 276)

ب. **انخفاض معدلات النمو الاقتصادي العالمي:** شهد الاقتصاد العالمي تباطؤا كبيرا منذ بداية 2008 نتيجة تراجع أسعار السلع الأولية ودخلت معظم اقتصاديات الدول الرأسمالية في فترة انكماش اقتصادي، ولهذا شكلت الأزمة قيودا على النمو في تلك الدول وعلى الاقتصاد العالمي برمته بحكم الصلات والروابط المالية والاقتصادية التي تربط الرأسمالية بكل دول العالم، إذ سجل معدل النمو الحقيقي للاقتصاد العالمي خلال عام 2008 نحو 3.2 % مقارنة مع 5.2% في عام 2007. (سميح مسعود، 2010، ص : 52)

ج. **عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية:** أدت هذه الأزمة إلى انتشار حالة من الخوف الشديد في أوساط المستثمرين، دفعت بالكثير منهم إلى عدم الرغبة في تحمل

المخاطر والبحث عن استثمارات آمنة في قطاعات أخرى. (حسين عبد المطلب الأسرج، 2009، ص : 13)

د. أثرها على سوق العمل: قدرت منظمة العمل الدولية عدد العاطلين عن العمل في العالم بنحو 239 مليوناً حتى عام 2010، ووقع أكثر من تسعين مليون شخص في دائرة الفقر المدقع بسبب الركود العالمي، وإضعاف مشاريع الاستثمارات في البنى التحتية وزيادة خسائر الطيران المدني مع تأرجح أسعار النفط. (عدنان السيد حسين، 2010، ص : 37)

3. تداعيات الأزمة على الدول العربية

يمكن تقسيم الدول العربية من حيث درجة تأثرها بالأزمة إلى ثلاثة مجموعات وهي :

أ. الدول العربية ذات الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفع: وتضم المملكة العربية السعودية، البحرين، عمان، قطر، الكويت والإمارات العربية المتحدة، تمثل صادرات هذه الدول نسبة كبيرة من الناتج المحلي ويعتبر النفط المصدر الرئيسي للدخل الوطني، وقد لوحظ جراء تداعيات الأزمة انخفاض أسعار النفط من حوالي 150 دولاراً للبرميل في 2008 إلى حوالي 77 دولاراً سنة 2009 أي بنسبة 50 %، مما أثر على وضع الموازنات العامة وعلى معدلات النمو الاقتصادي. (مصطفى العموراسي، أحمد زهدي وآخرون، 2009، ص - ص : 50_51)

ب. الدول العربية ذات الانفتاح الاقتصادي والمالي المتوسط: وتضم مصر والأردن وتونس، وتأثرها بالأزمة أقل بالنسبة للمجموعة الأولى باستثناء البورصات فسيكون تأثرها في المجموعة الثانية بنفس درجة تأثر المجموعة الأولى.

ج. الدول العربية ذات الانفتاح الاقتصادي والمالي المنخفض: أما بالنسبة للمجموعة الأخيرة والتي تضم الجزائر، السودان، ليبيا، العراق فيكون التأثير عليها محدوداً باستثناء قطاع النفط في الدول النفطية (ليبيا السودان، الجزائر) سيكون في مستوى تأثر دول المجموعة الأولى.

ثانياً: دور الدولة في ظل الأنظمة الاقتصادية العربية والنظام الاقتصادي الإسلامي
تختلف نظرة الأنظمة الاقتصادية لموضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والتي سنتناولها فيما يلي:

أ. دور الدولة في ظل الأنظمة الاقتصادية العربية

تطورت المواقف حول دور الدولة وذلك لأسباب خارجية تمس المحيط الاقتصادي والسياسي العالمي، وأخرى داخلية تتعلق بظروف كل دولة كمستويات التنمية وخياراتها ودرجة انفتاح

الاقتصاد على التطورات التكنولوجية، إلا أنه يمكن القول أن دور الدولة في التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية كان هو الأبرز، فدور الدولة في القرن التاسع عشر كان محصوراً في تحقيق الأمن والعدل ورد الاعتداءات الخارجية، ولكن اضطرت الدولة في مطلع القرن العشرين بحكم الظروف الداخلية والخارجية أن تتدخل في الكثير من الميادين الاقتصادية والاجتماعية، (القاضي أنطوان الناشف، 2000، ص : 10) مما أدى إلى شيوع فكرة هيمنة الدولة على الحياة الاقتصادية التي وصلت أحياناً إلى التأميم على اعتبار أن التدخل الحكومي هو أساس التنمية.

ومع بداية السبعينات ظهرت أفكار اقتصادية مناهضة للملكية العامة والتدخل الواسع للدولة في الدول الليبرالية، وذلك بحجة أن القطاع الخاص أكفأ من الدولة في إدارة مؤسساتها وتحسين الأداء الاقتصادي وزيادة معدلات النمو، لذلك تسارعت هذه الدول في وضع برامج طموحة للخصوصية، ولم تقتصر هذه الظاهرة على الدول الصناعية فحسب فلقد تبنتها الدول النامية وبعض الدول الاشتراكية ضمن مجموعة من الإصلاحات.

ولكن عند حدوث الأزمة المالية العالمية عام 1929 والكساد العالمي الكبير في ثلاثينات القرن الماضي، لم تتمكن آليات السوق الخفية التي أشارت إليها النظرية الكلاسيكية من إعادة التوازن لقوى السوق ومعالجة تأثيرات ظاهرة التضخم والانكماش على الأنشطة الاقتصادية، وعندما تعاطمت الأزمة وأستفحل أمرها لم ينفذ تدخل الدولة التي اضطرت لاحقاً للتدخل من أجل إعادة التوازن المطلوب بعد الذي حدث من حالة كساد كبرى وتعطيل عجلة الإنتاج في مجمل الأنشطة الاقتصادية والمالية وانتشار البطالة بشكل واسع، واستناداً لذلك حدث انقلاب على أفكار النظرية الكلاسيكية وحلت بدلاً عنها النظرية الكينزية التي طالبت بتدخل الدولة بقوة لإيجاد وإحداث التوازن في السوق، وحددت عدداً من الآليات التي تستطيع بموجبها تحقيق التوازن المطلوب من أهم تلك الآليات هو زيادة الإنفاق الحكومي العام لسد النقص في إنفاق القطاع الخاص، مما يؤدي إلى دفع الطلب الكلي إلى الأعلى ومن ثم تنشيط الإنتاج وتشغيل عجلة الاقتصاد والقضاء على حالة الكساد والبطالة، ومنذ ذلك التاريخ أصبح للدولة دور مهم في إيجاد التوازن. ومع تطور النظام الرأسمالي وطرح أفكار الليبرالية الجديدة وخاصة النظرية النقدية والمدرسة النقدية طالب فريدمان وهايك وغيرهم من المفكرين الليبراليين

الحكومات بمهمة التوسع في تحرير الأسواق ورؤوس الأموال والاقتصاد بشكل عام، وإعادة هيكلة المؤسسات طبقاً لذلك ومنح البنوك حرية أكبر في نشاطها المصرفي.

ولكن جاء الجواب من خلال ما تعرضت له أسواق النقد والمال العالمية بداية من أكتوبر 2008 إلى حالة خطيرة من عدم الاستقرار رافقها تدهور في عمل البنوك وانهيارات كبرى في أسعار الأسهم في الأسواق الرئيسية العالمية وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية. (عبد المطلب عبد الحميد، 2009، ص - ص: 291_ 293) ومع اشتداد الأزمة المالية وتحولها إلى أزمة اقتصادية عالمية، لم يتوقف تدخل الدولة على المشاركة في ملكية المؤسسات المالية، بل تجاوزته التفكير جدياً بتأميم جزئي أو كلي للشركات الرئيسية في مجال الإنتاج والخدمات.

وانطلاقاً من هذا التحول في المواقف والحرص على التقليل من أضرار الأزمة المالية بعيداً عن الأيديولوجيات المتعلقة بالاقتصاد الحر قامت كل الدول الأوروبية التي مستها الأزمة المالية بالتدخل المباشر لمساعدة البنوك المتعثرة، (عبد القادر بلطاس، 2009، ص - ص : 71_73) وقد تبلور هذا التدخل من خلال خطة الإنقاذ الأمريكية البالغة 700 مليار دولار لتعبر عن أكبر تدخل حكومي عرفه التاريخ، وهذا ما يؤكد الحاجة إلى دور الدولة لإصلاح ما أفسدته آليات السوق وسقوط نظرية التحول لآليات السوق بدون ضوابط وبدون متابعة ومراقبة الدولة. (عبد المطلب عبد الحميد، 2009، ص: 282)

II. دور الدولة في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي

يتضح لنا مما سبق عدم وجود وعي بواقع الملكيات فهي كانت عند مفكري الشرق والغرب إما ملكية عامة تتولاها الدولة وفق النظرية الاشتراكية الشيوعية، وإما ملكية خاصة يتولاها القطاع الخاص ولا تتدخل الدولة بها وفق النظرية الرأسمالية الليبرالية المعتمدة على حرية السوق والخصوصية ثم أضيف إليها العولمة.

إن عدم الوعي بواقع الملكيات أوجد ويوجد الهزات الاقتصادية والمشكلات الاقتصادية وذلك لأن الملكيات ليست إما أن تتولاها الدولة أو يتولاها القطاع الخاص وهي ثلاثة أنواع : (مريم جحنيط، ص - ص : 10_ 12)

_ ملكية عامة: تشمل المناجم الصلبة والسائلة والغازية كالبتترول، الحديد، النحاس، الذهب، الغاز، والطاقة، وكل ما في باطن الأرض والمصانع الكبرى التي تكون فيها الطاقة عنصر أساسياً، فيجب أن تتولى الدولة استخراجها وتوزيعها على الناس عينا وخدمات.

_ **ملكية الدولة:** وهي ما تأخذه الدولة من ضرائب بأنواعها وما تنتشئه من تجارة وصناعة وزراعة في غير الملكية العامة، تتفقها الدولة على مرافقها والبنى التحتية.

_ **ملكية خاصة:** وهي الأمور الأخرى وهذه يتصرف فيها الأفراد وفق الأحكام الشرعية. إن جعل هذه الملكيات قسما واحدا تتولاه الدولة أو يتولاه القطاع الخاص، لابد أن يسبب الأزمات ثم الفشل وهكذا فشلت النظرية الشيوعية في الاقتصاد لأنها جعلت الملكيات كلها تتولاهما الدولة، ونجحت فيما هو بطبيعته تتولاه الدولة كالصناعة الثقيلة والبتترول ونحوهما، وفشلت فيما هو من طبيعته يتولاه الأفراد كالزراعة والتجارة والمصانع المتوسطة ثم وصل بها الحال إلى الانقراض، وفشلت كذلك الرأسمالية وذلك لأنها جعلت الأفراد والشركات والمؤسسات تمتلك ما هو داخل في الملكية العامة، كالبتترول والغاز وكل أنواع الطاقة ومصانع الأسلحة الثقيلة حتى الحساسة منها ويقيت الدولة خارج السوق في كل أنواع الملكية، وكل ذلك من باب حرية اقتصاد السوق والخصوصية والعولمة، فكانت هذه الهزات المتتالية والانهيال المتسارع من سوق مالي إلى آخر ومن مؤسسة مالية إلى أخرى.

أما الاقتصاد الإسلامي فهو يقرر الأشكال المختلفة للملكية في وقت واحد فيضع بذلك مبدأ الملكية المزدوجة، فهو يؤمن بالملكية الخاصة والملكية العامة وملكية الدولة، ويخصص لكل واحد من الأشكال الثلاثة للملكية حقلا خاصا تعمل فيه. (إسماعيل عبد الرحيم شلبي، 2010، ص- ص: 408-409)

ثالثا: تقديم الاقتصاد الإسلامي أنموذجا لعلاج مشكلات الأزمات المالية والاقتصادية

قدمت الأزمة المالية العالمية فرصة كبيرة لمعرفة ما إذا كان نظام التمويل الإسلامي يمكن أن يكون بديلا ماليا عالميا أفضل في المستقبل من النظام القائم على سعر الفائدة والتي كانت سببا أساسيا في حدوث الأزمة.

1. أسباب الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي

يمكن حصر أهم أسباب الأزمة المالية العالمية في النقاط التالية :

1. التعامل بالربا والقروض الربوية

لقد ارتبطت بواذر الأزمة بصورة أساسية بالارتفاع المتوالي لسعر الفائدة وقد نبه اقتصاديون غربيون كبار لهذا الأثر السيئ لكن جشع المؤسسات والأفراد أعمى بصيرتهم بنقض المصلحة الفردية بصورة مطلقة على المصلحة الجماعية، (سامر مظهر قنطججي، 2008، ص

(84 : فبدلاً من أن يكون التمويل عاملاً مساعداً لزيادة الدخل وتحقيق الرفاهية للدول، أصبح في ظل نظام الفائدة عبئاً عليها وسبباً لتدهور المستوى المعيشي للحكومات والأفراد، وبدلاً من أن يكون التمويل خادماً للنشاط الاقتصادي أصبح النشاط الاقتصادي خادماً للتمويل. (عجة الجيلالي، 2006، ص : 143) وهذا ما حدث بالفعل في الأزمة المالية العالمية، فمنذ حوالي عقدين من الزمن تطرق الاقتصادي الفرنسي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد "موريس آلي" إلى الأزمة الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد العالمي، معتبراً أن الوضع على حافة بركان ومهدد بالانهيار تحت وطأة الأزمة المضاعفة" المديونية والبطالة"، ولقد اقترح للخروج من الأزمة وإعادة التوازن شرطين أساسيين وهما تعديل معدل الفائدة في حدود الصفر % ومراجعة معدل الضريبة فيما يعادل 2% وهذا ما يتطابق تماماً مع إلغاء الربا ونسبة الزكاة 2.5 % في النظام الإسلامي. (إبراهيم بن حبيب الكراون السعدي، 2009، ص: 84)

2. توريق الديون

بمعنى منتجات أو مشتقات مالية لا تستند إلى أصول حقيقية وهذا ما يزيد من الغرر نتيجة بيع الديون المنهى عنه في الشريعة الإسلامية، فالابتكارات المالية التي طالما روج لها منظرو العولمة المالية لتجنب المخاطر بتحويلها إلى الغير، ساهمت إلى حد كبير في تفاقم الأزمة وتعميقها عندما أصبحت في حد ذاتها مصدراً للخطر حتى أصبحت تسمى المنتجات السامة. (سامر مظهر قنطقجي، 2008، ص - ص : 32-33)

3. القمار والغرر: القمار محرم في الأديان لكن النظام الرأسمالي استباحه في العديد من المجالات خاصة في البورصات، فعمليات البورصة جعلها تقوم على أساس المضاربة على الأسعار، وهذه المضاربة من شأنها أن تؤدي إلى تقويم الأسهم في البورصة بأكثر من قيمتها الحقيقية أو أقل بكثير، كما أن عقود البورصة ليست من شأنها أن يسلم البائع ما باع ولا المشتري ما اشترى، بل هي مجرد مراهنات على الربح من خلال عقود آجلة ومستقبلية لا تسليم فيها ولا استلام، إنما يتم التحاسب فيها على فروق الأسعار وبهذا ينشأ اقتصاد وهمي قائم على المضاربة بعيداً عن الاقتصاد الحقيقي. (رفيق يونس المصري، 2010، ص - ص : 22-23)

4. انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي: مثل الاستغلال والكذب والشائعات المغرية والغش والتدليس والاحتكار والمعاملات الوهمية، هذه المواقف تؤدي إلى الظلم وهو ما يقود إلى تدمير

المظلومين عندما لا يستطيعون تحمله، وبالتالي تدمر المدينين وحدث الثورات الاجتماعية عند عدم سداد ديونهم وقروضهم، بحيث تقوم مؤسسات الوساطة المالية على إغراء الراغبين المحتاجين للقروض والتدليس عليهم وإغرائهم، والغرر والجهالة بالحصول على القروض من المؤسسات المالية، ويطلبون عمولات عالية في حالة وجود مخاطر، والذي يتحمل تبعه ذلك كله هو المقترض المدين. (مصطفى العموراسي، أحمد زهدي وآخرون، 2009، ص - ص : 19_20)

II. القواعد والضوابط التي تقي الاقتصاد الإسلامي من الأزمات

يقوم الاقتصاد الإسلامي على مجموعة من القواعد والضوابط التي تقيه من الأزمات المالية المختلفة التي يتعرض لها الاقتصاد باستمرار، ويظهر ذلك من خلال ما يلي:

1. الاقتصاد الإسلامي اقتصاد أخلاقي:

أ. نظم الإسلام العلاقة بين الناس تنظيمًا دقيقًا من خلال منظومة القيم والأخلاق التي حث عليها الإسلام وأمر بها ومنها الأمانة والصدق والتعاون والتيسير، ومن ذلك ما جاء في حديث النبي صلى الله عليه وسلم "أد الأمانة إلى من ائتمك ولا تخن من خانك" وفيه تعزيز للاستقرار الاقتصادي وثقة المستهلك بعناصر الإنتاج المختلفة دون تعد أو ظلم، وأما مبدأ التيسير على المقترض فيقول الله تبارك وتعالى فيه "وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون" سورة البقرة، الآية : 280، ولو طبقت هذه الآية على العلاقة بين الدائن والمدين لما عجز المدين عن قضاء دينه ولو بعد حين، ولما تولد عن الدين ديونًا جديدة وازدادت حدة الأزمات المالية.

ج. حرم الإسلام الغش والكذب والتدليس والمقامرة والاحتيال وبيع الغرر، فالتزام الأفراد سواء كانوا مستهلكين أو منتجين بالقيم والأخلاق الإسلامية يقي المجتمع من الأزمات المالية.

ح. حرمت الشريعة الإسلامية العقود الوهمية القائمة على الجهالة والغرر، كالمشتقات المالية وعقود المستقبلات والخيارات وصناديق التحوط، فقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الكالء بالكالء وهو بيع الدين بالدين. (عمر يوسف عبد الله عباينة، 2011، ص - ص :

(60 - 64)

2. محاربة الفوائد الربوية تعتبر الربا من أفحش الظلم وأشنعه حرمة لأنه يتنافى مع العدل الذي أراد الله أن يسود العباد، فمهم جمع المرابي من أموال طائلة بما يتحصل عليه من فوائد

ربوية فيجب أن يتيقن بأن ما جمعه إلى زوال وأن مآله المحق لقوله تعالى " يحق الله الربا ويربي الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم " (البقرة، الآية : 276) (نسرين عبد الحميد نبيه، 2010، ص : 154)

3. قاعدة الغنم بالغرم: يكون العائد على قدر حجم المخاطرة أو الجهد المقابل له وهما الأساس لأي نشاط اقتصادي، أي أن الحق في الحصول على الربح يكون بقدر تحمل المشقة، وباعتبار المشاركين مسئولون في أعمالهم فان الحق في الربح أي الغنم يكون بقدر الاستعداد لتحمل الخسارة أي الغرم.

4. قاعدة لا ضرر ولا ضرار: يحتم هذا المبدأ على المستثمر الانضباط بالقواعد العامة التي تحكم المجتمع المسلم، فنشاطه لا بد أن يتسم بالمنفعة العامة ولا يخضع للرغبات والنوازع الفردية التي قد تقضي إلى إلحاق الضرر بالمجتمع، وبذلك فالحقوق الخاصة مكفولة مادامت لا تتعارض مع الصالح العام، والأصل أن المالك له حق الانتفاع في ملكه كيفما يشاء ولكن شريطة ألا يلحق الأذى بالآخرين. (نسرين عبد الحميد نبيه، 2010، ص - ص : 218-219)

5. قاعدة المشاركة في الربح والخسارة: يقوم نظام التمويل الإسلامي على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة، وعلى أن تداول الأموال النقدية والسلعي مضبوطة بضابط الحلال ومحكومة بالأولويات الإسلامية وتحقيق المقاصد الشرعية التي من أجلها شرعت المعاملات، فكل عقود الاستثمار والتمويل الإسلامي محصنة من إمكانية تعرضها لهزات مالية. (عمر يوسف عبد الله عابنه، 2011، ص : 64)

6. وسطية واعتدال الاقتصاد الإسلامي: من خلال الموازنة بين الروح والجسد، بالإضافة إلى التوفيق بين الدوافع الفردية والمصالح العامة للمجتمع وفي ذلك تنظيم للفطرة البشرية، فمع إقراره للملكية الفردية إلا أنه يرفض أن تكون الأموال في يد محدودة من الأفراد الأغنياء. (محي الدين يعقوب أبو الهول، 2012، ص : 93)

III. الطرح الإسلامي للخروج من الأزمة

إن الطرح الإسلامي حول الأزمة المالية يحضنا بصدى واسع، ففي وقت تتوالي فيه ضربات الأزمة المالية على الكثير من البنوك التقليدية فإن تأثيرات هذه الأزمة على البنوك الإسلامية كانت ضئيلة مقارنة بالبنوك الأخرى، مما دفع إلى الاهتمام بالصناعة المصرفية والمالية الإسلامية من قبل العديد من المؤسسات المالية العالمية التي بدأت بإنشاء فروع إسلامية أو

بتقديم منتجات وخدمات مصرفية ومالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، فلقد أصبحت لندن المركز الأوروبي الرئيسي للتمويل الإسلامي، ويذكر أن " مصرف بريطانيا الإسلامي " هو أول مصرف يقدم خدمات مالية إسلامية في أوروبا عام 2004، ولديه 35 ألف زبون وثمانية فروع في بريطانيا، واتخذت وزارة المال البريطانية إجراءات لتسهيل عمل المصارف الإسلامية ضمن النظام المصرفي الإسلامي، وقررت الحكومة البريطانية إدراج إجراءات تؤسس لنظام قانوني للخدمات المالية الإسلامية في ميزانية عام 2007، كما أعلن بنك "لويديز تي إسبي" عن بدء تقديم أكبر خدمة مصرفية في أوروبا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وفتح " بنك أوف استكلاند " نوافذ إسلامية للخدمات المصرفية الإسلامية من خلال أول فروعه في الشرق الأوسط في البحرين، وافتتح أول بنك إسلامي في إيطاليا سنة 2008. (محمد عبد الوهاب الغزاوي، 2010، ص : 219)

ومن الدلائل الأخرى على أن الغرب بدأ فعلا بتطبيق الشريعة الإسلامية في معاملته المالية هو ما أعلنته الحكومة البريطانية مدعومة من الهيئة العليا للإشراف على المعاملات المالية والمصرفية في بريطانيا في مارس 2007 بأنها تفكر جديا بطرح الصكوك (السندات) الإسلامية بقيمة بليون جنيه إسترليني، واستخدام هذه الأداة المالية وسيلة أساسية في تمويل ميزانيتها، بل الأمر تعدى ذلك من خلال تقديم ورقة عمل حول كيفية إنشاء سوق مال إسلامية متكاملة تتوافق منتجاتها مع ما أحله وحرمه القرآن الكريم، وهذا يتوافق بالطبع مع طرح مجموعة من القوانين الجديدة لتنظيم العمل بالصكوك بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية. ولقد أشارت بعض التقديرات بحسب الهيئة العليا للإشراف على المعاملات المالية والمصرفية البريطانية لعام 2007 إلى أن حجم الصناعة المصرفية والمالية الإسلامية أي قيمة الموجودات والأصول المالية المختلفة التي تديرها المؤسسات المالية الإسلامية حول العالم بلغت ما يقارب 500 مليار دولار تتوزع بين 270 مؤسسة مالية إسلامية، كما أن شركة " ستاندراردز آند بورز " وهي أشهر شركة عالمية لتقييم الملاءة المالية للمصارف والشركات تقدر بأن حجم التداول بالصكوك الإسلامية في 2007 وصل إلى 70 مليار دولار، كما اعترفت " ستاندراردز آند بورز " أنه ومنذ تأسيس المصارف الإسلامية منذ السبعينات لم تحصل فضائح أو خسائر مالية ضخمة أو ذات أهمية في ذلك القطاع، مما يدل على استقرار النموذج الإسلامي في المعاملات إلى حد كبير، هذا النمو المميز للصناعة المالية الإسلامية شكل رغبة لدى

الحكومة البريطانية في أن يكون لها حصة مهمة من هذه السوق، وفي أن تبقى لندن رائدة في الصناعة المالية، ومركزا عالميا لرؤوس الأموال الإسلامية. (محمد سامر القصار ، 2009، ص - ص : 96 - 99)

وقد طالب بعض قادة الدول الأوروبية بإعادة النظر في النظام الرأسمالي الحالي، حيث طالب الرئيس الفرنسي بذلك صراحة في أكثر من مقابلة، وقالت وزيرة الاقتصاد الفرنسي في لقاء مع قادة الجالية الإسلامية " نريد اقتصادا بلا ميسر (قمار) ولا غرر"، وقد ذكر وزير الخزانة البريطاني بأن العجز الموجود في الميزانية لن يحلها دون آثار سلبية سوى الصكوك الإسلامية، وطالب رئيس وزرائه " براون " بتحويل لندن إلى عاصمة للصيرفة الإسلامية، كما أصدرت الهيئة الفرنسية العليا للرقابة المالية وهي أعلى هيئة رسمية تعنى بمراقبة نشاطات البنوك، قرارا يقضي بمنع تداول الصفقات الوهمية والبيوع الرمزية التي يتميز بها النظام الرأسمالي واشترط التناقص في أجل محدد بثلاثة أيام لا أكثر من إبرام العقد، وهو ما يتطابق مع أحكام الفقه الإسلامي بحيث يشترط أن لا يتأخر ثمن السلم عن ثلاثة أيام، كما أصدرت نفس الهيئة قرارا يسمح للمؤسسات والمتعاملين في الأسواق المالية بالتعامل مع نظام الصكوك الإسلامية وناقش البرلمان الفرنسي فكرة السماح للصيرفة الإسلامية والتأمين الإسلامي. (علي محي الدين القرعة داغي، 2009، ص : 102)

كما طالبت نخبة من علماء الاقتصاد بضرورة التغيير في القوانين المصرفية المعمول بها، ومنهم من طالب بتغيير وجه الاقتصاد والانفصال عن الغرب الرأسمالي من أجل تحقيق النمو، ومنهم من طالب بضرورة تعديل معدل الفائدة إلى أن يصل الصفر ومراجعة معدل الضريبة إلى ما يقارب 2% وهو مشابه لما هو موجود في الاقتصاد الإسلامي حيث لا فائدة ومعدل الزكاة 2.5%.

يتضح أن قوة الاقتصاد الإسلامي تستند على أن الأدوات المالية المتماشية مع الشريعة الإسلامية مبنية على الاقتصاد الحقيقي وليس على التتظير والخيال والممارسات الخاطئة، ومع عدم المقدرة على الاتجار في الديون سوف لن يتمكن سوق المال من الاتساع متخطيا ما يمكن أن يتحملة الاقتصاد الحقيقي، وعليه فإن إزالة المشتقات المالية ومعاملتها الخيالية التي لا تضيف قيمة تذكر إلى الاقتصاد يجنب تسلسل ردة فعل أي فشل في تسديد الديون، الشيء

الذي كان بمثابة السبب الرئيسي في انهيار المؤسسات المالية الكبرى خلال الأزمة المالية. (محمد بن ناصر بن محمد القرني، 2010 ص : 204).

أي أن تدخل الحكومات لإنقاذ اقتصادياتها من خلال وضع المليارات لا يكفي للخروج من هذه الاختلالات والاضطرابات التي خلفتها الأزمة المالية العالمية، بل الأمر يستدعي تغيير القوانين المصرفية المعمول بها وتطبيق بعض الأسس والقواعد التي تقي الاقتصاد من الأزمات.

خلاصة:

الأزمات المالية ليست جديدة على النظام الرأسمالي والتاريخ الاقتصادي يشهد على ذلك، كما أن انهيار المنظومة الاشتراكية لم يكن نتيجة أو بفعل المنظومة الرأسمالية، ولكن السقوط والانهيار كان نتيجة فشل النظرية الاشتراكية لتصادمها مع الفطرة والطبيعة، أما أهم العلامات الكبرى لانهيار المنظومة الرأسمالية فهي الأزمة المالية العالمية " أزمة الرهن العقاري " التي أجبرتها على التنازل عن الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها النظام الرأسمالي برمته وهي " عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي"، كما قامت البنوك التقليدية باتخاذ بعض الإجراءات من أجل الخروج من هذه الأزمة كتخفيض الفوائد على الإقراض بهدف توفير عامل السيولة النقدية وتشجيع المستهلكين وحثهم على الإقراض، بالإضافة إلى خطط الإنقاذ التي اتخذتها العديد من الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والتي لم تأت ثمارها إلى الآن، فالرجوع إلى تعاليم الفطرة البشرية التي تتفق مع أوامر الشريعة الإسلامية أجدى للبشرية وأنفع في تطوير النظام الاقتصادي العالمي.

ومن خلال هذا البحث أثبتنا صحة فرضية أن الاقتصاد الإسلامي يمكن أن يكون أنموذجاً لعلاج مشكلات الأزمات المالية والاقتصادية، فلقد طالبت نخبة من علماء الاقتصاد بضرورة التغيير في القوانين المصرفية المعمول بها، ومنهم من طالب بتغيير وجه الاقتصاد والانفصال عن الغرب الرأسمالي من أجل تحقيق النمو، ومنهم من طالب بضرورة تعديل معدل الفائدة إلى أن يصل الصفرة ومراجعة معدل الضريبة إلى ما يقارب 2% وهو مشابه لما هو موجود في الاقتصاد الإسلامي حيث لا فائدة ومعدل الزكاة 2.5%، ولقد غيرت أزمة الرهن العقاري المواقف حول دور الدولة، فلعلنا هذه الأزمة اتخذت العديد من الإجراءات وبذلت العديد من الجهود، ومعظم هذه الإجراءات فيها خروج عن الفكر الرأسمالي وفلسفته في عدم التدخل

بشؤون القطاع الخاص، وقد تبلور هذا التدخل من خلال خطة الإنقاذ الأمريكية البالغة 700 مليار دولار لتعبر عن أكبر تدخل حكومي عرفه التاريخ، والتي لم تأت ثمارها إلى الآن، وهذا ما يؤكد الحاجة ليس فقط إلى تدخل الدولة لإصلاح ما أسدته آليات السوق بل الحاجة إلى أكثر من ذلك.

والنتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث تثبت صحة هذه الفرضية والتي يمكن تناولها في النقاط التالية:

- يمكن تلخيص أهم أسباب الأزمة المالية العالمية في التعامل بالربا والقروض الربوية، تركيز المخاطر والتعامل بالمشتقات المالية، ضعف الإشراف والرقابة، حجم الإنفاق العسكري على الحروب والإرهاب، وانتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي.
- ويمكن تلخيص أهم انعكاسات وأثار الأزمة المالية العالمية في إفلاس البنوك والمؤسسات المالية وانهيار البورصات، انخفاض معدلات النمو الاقتصادي العالمي وتنامي معدلات البطالة.
- مر موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بأربع مراحل، فالمرحلة الأولى تبدأ سنة 1800 وتنتهي سنة 1929 وهو تاريخ انفجار الأزمة الاقتصادية العالمية، بينما تبدأ المرحلة الثانية من سنة 1930 وتنتهي سنة 1979 وهو تاريخ صعود مارجریت تاتشر إلى الحكم في بريطانيا، أما المرحلة الثالثة فتبدأ سنة 1979 إلى عام 2008، أما المرحلة الأخيرة فتبدأ من النصف الثاني لعام 2008 وهو تاريخ اشتداد الأزمة المالية العالمية " أزمة الرهن العقاري" حيث ظهرت الدعوة القوية بضرورة تدخل الدولة.
- إن عدم الوعي بواقع الملكيات أوجد ويوجد الهزات الاقتصادية والمشكلات الاقتصادية وذلك لأن الملكيات ليست إما أن تتولاها الدولة أو يتولاها القطاع الخاص.
- الاقتصاد الإسلامي حاملاً لرية الوسط والاعتدال ابتداءً بحجم الملكية وأسلوب العمل وكيفية الإنتاج وغيرها، وانتهاءً بأسلوب التوزيع وكيفية الاستهلاك، تجاوباً مع لفظ الجمع الوارد في قول الرسول صلى الله عليه وسلم " خير الأمور أوسطها"، و نجد القرآن قد رسم المجال الاقتصادي والإنمائي منهاجاً وسطاً يعتمده المسلم سواء عند إرادة التملك أو عند سياسة الإنفاق وفيه يقول الحق سبحانه وتعالى " ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً " سورة الإسراء، الآية: 29.

- إن الأسس والقواعد المستمدة من النظام المالي والاقتصادي الإسلامي تمثل النموذج الذي يصلح لكل زمان ومكان، خصوصاً بعد أن كشفت عيوب النظم الاقتصادية الرأسمالية والاشتراكية، وخير دليل على ذلك دعوة عدد من الدول غير الإسلامية إلى اعتماد تلك الأسس خصوصاً ما يتعلق بعدم التعامل بالفوائد الربوية.

الهوامش:

1. إبراهيم بن حبيب الكروان السعدي، قراءة في الأزمة المالية المعاصرة - فح القروض المصرفية، التسليف وعمليات الإفلاس، أزمة الائتمان-، (دار جرير، عمان - الأردن، 2009).
2. إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية العالمية وإصلاح النظام المالي العالمي، (الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2009).
3. إسماعيل عبد الرحيم شلبي، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وموقف المنهج الإسلامي منها، (شركة ناس للطباعة، القاهرة-مصر، 2010).
4. القاضي أنطوان الناشف، التخصيص - مفهوم جديد لفكرة الدولة ودورها في إدارة المرافق العامة-، (منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان، 2000).
5. رفيق بونس المصري، الأزمة المالية العالمية " هل نجد لها في الإسلام حلاً "، (دار القلم، دمشق - سوريا، 2010).
6. سامر مظهر قنطججي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، (دار النهضة، سورية، 2008).
7. سميح مسعود، الأزمة المالية العالمية - نهاية الليبرالية المتوحشة-، (دار الشروق، عمان - الأردن، 2010).
8. عبد العزيز قاسم محارب، الأزمة المالية العالمية - الأسباب والعلاج-، (دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية-مصر، 2011).
9. عمر يوسف عبد الله عابنه، الأزمة المالية المعاصرة - تقدير اقتصادي إسلامي-، (عالم الكتاب الحديث، إربد-الأردن، 2011).
10. عبد المطلب عبد الحميد، الديون المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية - أزمة الرهن العقاري -، (الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2009).

11. عبد القادر بلطاس، تداعيات الأزمات المالية العالمية- أزمة sub-prim -، (دار الناشر، الجزائر، 2009).
12. عدنان السيد حسين، قضايا دولية- الأزمة المالية-، (مجذ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 2010).
13. علي محي الدين القرة داغي، الأزمة المالية العالمية-دراسة أسبابها وآثارها ومستقبل الرأسمالية بعدها، علاجها من منظور الاقتصاد الإسلامي وكيفية الاستفادة منها في عالمنا الإسلامي-، (دار البشائر الإسلامية، بيروت-لبنان، 2009).
14. عجة الجبالي، عقد المضاربة (القراض) كما تجر به المصارف الإسلامية، (دار الخلدونية، الجزائر، 2006).
15. محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية- قديمها وحديثها، أسبابها ونتائجها، والدروس المستفادة منها -، (إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، 2010).
16. محي الدين يعقوب أبو الهول، الحل الإسلامي للأزمة المالية العالمية، (دار السلام، القاهرة-مصر، 2012).
17. مصطفى العموراسي، أحمد زهدي وآخرون، الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الشرق الأوسط، (دار الجليس، عمان-الأردن، 2009).
18. محمد عبد الحميد عطية، الأزمة المالية العالمية وأثرها على أسواق المال، (دار التعليم الجامعي، الإسكندرية-مصر، 2010).
19. محمد سامر القصار، الأزمة المالية العالمية، (دار الفكر، دمشق-سوريا، 2009).
20. نصر أبو الفتوح فريد، الرهون العقارية والأزمة المالية العالمية، (دار الفكر والقانون، المنصورة-مصر، 2011).
21. نسرين عبد الحميد نبيه، الاقتصاد الإسلامي كما يجب أن نراه كحل للأزمة المالية العالمية، (مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية-مصر، 2010).
22. مراد رايق رشيد عودة، أسباب الأزمة الاقتصادية القريبة والبعيدة- رؤية إسلامية -، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الحادي عشر بعنوان الأزمات الاقتصادية المعاصرة - أسبابها و تداعياتها وعلاجها -، جامعة جرش، الأردن، أيام 14_16 ديسمبر 2010.

23. حسين عبد المطلب الأسرح, الأزمة الاقتصادية العالمية وسياسات مواجهتها من الدول العربية, مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف - الجزائر، يومي 20-21 أكتوبر 2009.
24. محمد بن ناصر بن محمد القرني الربا وأثره على الأزمة الاقتصادية العالمية - رؤية إسلامية للحل -، بحوث المؤتمر العلمي الحادي عشر حول الأزمات الاقتصادية المعاصرة - أسبابها وتداعياتها وعلاجها، جامعة جرش، الأردن، أيام 14_16 ديسمبر 2010.
25. مريم جحنيط، الأزمة المالية ومعالم البديل الإسلامي، ص - ص : 10_12 على الرابط التالي: www.islammessage.com